



«وكالات» : كشفت مصادر أمنية مينية، عن فرار مجموعة جديدة من السجناء من أحد السجون الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي في ذمار، وسط البلاد، ضمن عملية منهجية تتضمن موافقتهم على التحاقهم بالقتال في صفوف الحوثيين.

وأوضحت المصادر فإن قيادات حوثية ومن أجل التغطية على موضوع فرار السجناء العشرة وبعضهم منهم بجرائم جنائية جسيمة وإرهابية، قامت بالتحقيق مع قيادات أمنية بعد اتهامهم بتسهيل فرار متهمين، وإطلاق سراح بعضهم وقيادات أخرى ما زالت قيد الاحتجاز .

وبحسب المصادر فإن جماعة الحوثي قامت بالإفراج عن المئات من المتهمين في سجونها بعضهم تحت مظلة «العفو العام» وآخرين بتسهيل فرارهم، مقابل تعهد المتهمين بالقتال في صفوفها بينهم عناصر إرهابية خطيرة.

وكانت مصادر حقوقية مينية في صنعاء، كشفت في وقت سابق، عن مساومة تقوم بها جماعة الحوثي مع السجناء مقابل إطلاق سراحهم ونيل حريتهم، موضحة أن لجنا حوثية تزور السجون والمعتقلات لعقد محاضرات «جهادية» تروج لأفكارها الطائفية والمطرفة.

وأشارت المصادر إلى أن بين الإشراطات التي قدمت للسجناء – خصوصا المعتقلين خلال حملات أمنية ونقاط تفتيشية تابعة للجماعة في عدة محافظات خاضعة لسيطرتهم – الولاء والطاعة والمشاركة في جهات القتال لفترة زمنية، وأيضا إسناد ودعم أية حملات يجري تنفيذها في مناطق سكنهم، وغيرها من الإشراطات التي وقع عليها الذين شملهم الإفراج المشروط.

وعلى مدى سنوات شهدت السجون الخاضعة لسيطرة الحوثيين عمليات حشد وتجنيد صوب الجبهات، وفقا للمصادر الحقوقية. وأن من بين المفرج عنهم سجناء محكوموا عليهم بقضايا جنائية وإرهابية.

من ناحية أخرى ذكرت صحيفة «واشنطن بوست»، الأحد، أن الولايات المتحدة تسعى لتوسيع القوة البحرية متعددة الجنسيات بالبحر الأحمر لحماية السفن من التهديدات الحوثية.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول عسكري أميركي مطلع أن «العديد من الدول لها مصلحة في منع تعطيل الشحن التجاري عبر هذا الجزء من العالم»، مشيرا إلى أن هذه النقطة أكدها مسؤولو الإدارة للدول الأخرى خلال محادثات توسيع القوة البحرية، نقلا عن وكالة أنباء «العالم العربي».

وصف المسؤول الجهود الأميركية بأنها «طموحة» إلى حد كبير، مشيرا إلى عدم وجود جدول زمني واضح حتى الآن حيث يقوم «الحلفاء والشركاء بتقييم كيفية مشاركتهم».

وذكر مسؤول كبير في الإدارة الأميركية أن المناقشات حول توسيع القوة «تجري بنشاط».

كانت جماعة الحوثي باليمن قد أعلنت السبت أنها ستمنع كافة السفن المتجهة لإسرائيل من أي جنسية من المرور إذا لم يدخل قطاع غزة ما يحتاجه من الغذاء والدواء، محذرة من أن هذه السفن «ستصبح هدفا مشروعا»، لها إذا لم يتحقق ذلك.

وحذر وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، الأحد، من أن الهجمات الصاروخية على السفن التجارية في البحر الأحمر من قبل الحوثيين، باتت تشكل تهديدا كبيرا ليس فقط لإسرائيل، والولايات المتحدة بل لعشرات الدول التي تعتمد على هذا الممر المائي الدولي لنقل البضائع بشكل يومي ما يعني أن سفن دول عديدة أصبحت معرضة لخطر الهجمات الحوثية.

وقال بلينكن إن عقوبات تم تطبيقها بشكل فعلي لأضعاف تمويل الحوثيين، وإنه لا يستبعد العمل العسكري في المستقبل.

وتواصل إسرائيل حربها على قطاع غزة منذ أن شنت حماس وقصائل فلسطينية أخرى هجوما مباغتة على بلدات ومواقع إسرائيلية متاخمة لقطاع غزة في 7 أكتوبر الماضي.

وتدخل الحوثيون في الصراع، وهاجوا سفنا في البحر الأحمر وأطلقوا طائرات مسيرة وصواريخ باليستية على إسرائيل بهدف إظهار الدعم للفلسطينيين في قطاع غزة، حيث قتلت إسرائيل زهاء 18 ألفا خلال نحو شهرين من الحرب.

النيجر تلغي تجريم تهريب البشر وتثير قلق ليبيا



مهاجرون أفارقة في ليبيا

وأشار إلى أن قوافل المهاجرين نحو ليبيا بهدف العبور نحو أوروبا لم تتوقف، لكنه توقع أن يظهر آثار القرار النيجري خلال الأيام المقبلة، وأن يصل المهاجرون بأعداد كبيرة إلى ليبيا، لا يمكن منعها أو حصرها، خاصة في ظل تواضع الإمكانيات البشرية واللوجستية المتاحة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية المنقسم بين حكومتين، والذي لا يستهدف القادمين من الحدود الجنوبية.

دول الساحل والصحراء نحو ليبيا، حيث يرتبط البلدان بحوالي 350 كلم من الحدود البرية.

وعلى هذا الأساس، اعتبر مصدر أمني من حرس الحدود الليبي في تصريح، أن قرار سلطات النيجر إلغاء قانون تجريم تهريب البشر، سيزيد من موجات الهجرة غير الشرعية ويشجع المهاجرين على التوافد إلى ليبيا عبر الحدود الأجنبية المفتوحة والشاسعة والتي تشكو ضعف الرقابة الأمنية وغياب الدولة.

ومعالجة أوضاع المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا بإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية.

ومن جهتها، سارعت الحكومة المكلفة من البرلمان برئاسة أسامة حماد، بإرسال وزير الشؤون الأفريقية بالحكومة المكلفة من البرلمان عيسى عبد المجيد إلى النيجر، حيث ناقش مع مسؤولي البلد ملفي الهجرة غير الشرعية ومسالمة فتح الحدود مع ليبيا.

وتشكل النيجر ممر عبور رئيسيا للمهاجرين من

«وكالات» : أثار قرار السلطات العسكرية في دولة النيجر إلغاء قانون يجرم تهريب البشر، مخاوف في ليبيا من تدفق فوضوي للمهاجرين إلى البلاد، إما للعبور نحو أوروبا أو للعمل داخلها بطريقة غير قانونية.

ونهاية الشهر الماضي، أعلنت النيجر إلغاء قانون يجرم تهريب المهاجرين في البلاد، معتبرة أنه يحد من الحريات العامة، في قرار سيجعل من نشاط شبكات التهريب علنيا ويفتح كل مسارات الهجرة التي أغلقت في السابق.

لكن هذه الخطوة، تهدد بإغراق ليبيا بمزيد من المهاجرين غير الشرعيين، حيث أشارت السلطات السياسية في البلاد، إلى التحديات والمخاطر التي قد تواجهها خلال الأيام والأسابيع المقبلة، حيث من المحتمل أن يتضاعف أعداد الأشخاص الذين سيدخلون ليبيا لمحاولة عبور البحر الأبيض المتوسط.

وفي هذا السياق، أعلن جهاز الهجرة غير الشرعية التابع لوزارة الداخلية للحكومة المكلفة من البرلمان، في مؤتمر صحفي، الجدية، عن تحرك موجة كبيرة من المهاجرين من دولة النيجر نحو ليبيا وتوقع وصولها خلال

مصر ترحب بقرار الدنمارك تجريم التعامل غير اللائق مع المصحف الشريف



وزارة الخارجية المصرية

رحبت جمهورية مصر العربية، في بيان صادر عن وزارة الخارجية، أمس الاثنين، بإصدار البرلمان الدنماركي في 7 ديسمبر 2023، لتشريع بجرم التعامل غير اللائق، علنا أو بقصد النشر على نطاق واسع، مع النصوص ذات الأهمية الدينية الكبيرة للمجتمعات الدينية، وذلك بغرض مواجهة ظواهر إهانة وتدنيس وحرق المقدسات الدينية والتي تصاعدت وتيرتها مؤخرا في بعض الدول.

وأعربت مصر عن تطلعها نحو أن يؤدي تطبيق هذا التشريع إلى مواجهة هذه الظواهر المؤسفة لتجنب ما تقود إليه من نزكية للتعصب والتطرف وخطاب الكراهية، ومواجهة الآثار شديدة السلبية لها على جهود إعلاء ثقافة الحوار الحضاري بين الدول والشعوب، والتي تتأسس على تقبل التنوع الثقافي والسعي للتقريب بين القيم والعادات الإنسانية المختلفة.

كما جددت جمهورية مصر العربية

في هذا الصدد تأكدها على موقفها الثابت من إدانة الإساءة لكافة المعتقدات والأديان، والتي لا تعد بأي شكل مظهرا من مظاهر حرية الرأي، ودعت باقي الدول الأوروبية التي تكررت فيها مثل تلك الأحداث إلى أن تحذو حذو الدنمارك.

يذكر أن البرلمان الدنماركي أقر مشروع قانون، يوم الخميس الماضي، يجرم حرق نسخ من القرآن في الأماكن العامة، بعد أن أثار احتجاجات في الدول الإسلامية على تدنيس نسخ القرآن الكريم مخاوف أمنية دنماركية. وتبنى البرلمان القانون بأغلبية 94 صوتا مقابل 77 صوتا مع غياب 8 نواب.

من جانبه رحب الأزهر الشريف بإعلان البرلمان الدنماركي إقرار قانون لتجريم حرق نسخ المصحف الشريف.

وأكد بيان للمشيخة أن هذه الخطوة المشكورة والمقدرة من شأنها ترسيخ المواطنة الإيجابية والسلم المجتمعي والسلام العالمي.